

## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

## أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١١٩ (٢٠١٣) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وطلب إليّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وقبل تاريخ انتهاء هذه الولاية بخمسة وأربعين يوما على الأقل. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت منذ صدور تقريرتي الذي يغطي الفترة من ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤ (S/2013/493) ويورد مجملًا للأنشطة التي اضطلعت بها البعثة تمثيلاً مع الولاية الموكلة إليها. بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ٢٠١٢ (٢٠١١) و ٢٠٧٠ (٢٠١٢) و ٢١١٩ (٢٠١٣).

## ثانيا - آخر المستجدات السياسية والأمنية

## الحالة السياسية

٢ - اتسم الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير بتوترات شديدة واستمرار حالة الجمود بين السلطة التنفيذية والبرلمان. وأدى إصدار قانون جديد للانتخابات وبدء حوار وطني إلى التخفيف من حدة بعض هذه التوترات من خلال تهيئة مناخ موات لإجراء الانتخابات التي طال انتظارها وضمن استمرار البرلمان.

٣ - ففي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اعتمد مجلس النواب قانونا جديدا للانتخابات بعد أسبوعين من تقديم الحكومة له، وهو القانون الذي كان شرطا مسبقا لإجراء الانتخابات التي تأخرت كثيرا والممثلة في الانتخابات المحلية والبلدية وانتخابات مجلس الشيوخ الجزئية.



وقد نص مشروع القانون على أن تمتد ولاية أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين في عام ٢٠٠٩ حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، مما يضمن استمرار عمل البرلمان طيلة عام ٢٠١٤ رغم تأخير الانتخابات. وقد أقر القانون لاحقاً مجلس الشيوخ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر بعد إدخال عدد من التعديلات الإضافية عليه، منها بند ينص على أن يرأس المجلس الانتخابي مدير مكلف من المجلس الانتخابي وليس من السلطة التنفيذية. وأدى ذلك إلى مواجهة أخرى بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، نزعت فتيلها جزئياً موافقة الرئيس ميشيل جوزيف مارتيلي على عقد دورة استثنائية لمجلس النواب في النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، يمكن خلالها التوصل إلى توافق بشأن القانون.

٤ - وكان التباطؤ البادي في العملية السياسية واستمرار التأخيرات في إجراء الانتخابات سبباً في تأجيج التوترات ليس بين البرلمان والسلطة التنفيذية فحسب، بل أيضاً على نطاق البلد كله، مما أدى إلى سلسلة من المظاهرات السياسية. وقد بدأت هذه المظاهرات في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وبلغت ذروتها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عندما تظاهر ما يصل إلى ٢٠.٠٠٠ من المحتجين المناوئين للحكومة في شوارع العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الشيوخ تقريراً يدعو إلى توجيه الاتهام إلى الرئيس مارتيلي. ويزعم التقرير أن الرئيس وعدداً من الوزراء حاولوا الضغط على قاض يقوم بالتحقيق في ادعاءات بفساد أفراد من أسرة الرئيس من أجل إسقاط الدعوى، رغم نفي الرئيس وهؤلاء الوزراء لهذه الادعاءات. وفي الوقت نفسه، رفض مجلس الشيوخ أيضاً الميزانية المقترحة من الحكومة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نجح وزراء العدل والأمن العام، والداخلية والاجتماعات الإقليمية، والخارجية بفارق ضئيل من تصويت في مجلس الشيوخ على حجب الثقة عنهم.

٥ - وفي الوقت نفسه، أصدر عدد من الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني، بما في ذلك المؤتمر الأسقفي لهايتي الذي يتألف من مجموعة من الأساقفة الكاثوليك وائتلاف "الأديان من أجل السلام" دعوات عامة، خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، لإجراء حوار بناء بين السلطة التنفيذية والبرلمان. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الرئيس مارتيلي ورئيساً مجلس الشيوخ ومجلس النواب برعاية ائتلاف الأديان من أجل السلام واتفقوا على بدء عملية حوار. وبعد ذلك بوقت قصير، قبل الرئيس مارتيلي أيضاً عرض المؤتمر الأسقفي لبدء سلسلة من الاجتماعات مع طائفة من الفاعلين السياسيين للتشجيع على الدخول في حوار أفضل.

٦ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، حدد عدد من أحزاب المعارضة شروطاً مسبقة لاستئناف الحوار، منها إصدار قانون الانتخابات وإلغاء أمر الضبط والإحضار المثير للجدل ضد محامي المعارضة أندريه ميشيل وقيام الحكومة رسمياً بتعيين أعضاء مجلس الديوان الأعلى للمحاسبة والمنازعات الإدارية.

٧ - وأخيراً، قام رئيس هايتي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بالدعوة إلى عقد دورة استثنائية لمجلس النواب وألغى آنذاك أمر الضبط والإحضار الصادر ضد السيد ميشيل. وتضمن جدول أعمال الدورة نص قانون الانتخابات الذي اعتمده مجلس الشيوخ والذي رفضه الرئيس في بادئ الأمر. وعقب اعتماد مجلس النواب لنص القانون، أصدره الرئيس مارتيلي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر مما خفف كثيراً من حدة التوترات السياسية.

٨ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عقد البرلمان الجلسة الافتتاحية لدورته العادية الأولى لسنته التشريعية ٢٠١٤. وفي تلك المناسبة، كرر الرئيس مارتيلي ورئيس الجمعية الوطنية دعواتهما للوحدة الوطنية والحوار الوطني، ممهدين السبيل على ما يبدو لقيام علاقة أكثر تعاوناً بين السلطة التنفيذية والبرلمان. وبعد ذلك بثلاثة أيام، أصدرت السلطة التنفيذية القانون المتعلق بتشكيل الأحزاب السياسية وأدائها وتمويلها، وهو شرط مسبق آخر وضعته المعارضة.

٩ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أُطلقت عملية حوار وطني بين السلطة التنفيذية والبرلمان والأحزاب السياسية بوساطة من المؤتمر الأسقفي، مع التركيز على ثلاثة مجالات موضع اهتمام رئيسي وهي: الحكم الديمقراطي والانتخابات والتعديلات الدستورية. وحضر الإطلاق الرئيس مارتيلي والقادة البرلمانيون وممثلو طائفة من أحزاب المعارضة والأحزاب السياسية الموالية للحكومة ومراقبين من المجتمع المدني. وشدد رئيس المؤتمر الأسقفي، الكاردينال تشيللي لانغلو، في كلمته على أهمية إجراء حوار "بين الهائيتين". بمشاركة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وفي ٣ شباط/فبراير، توصل ممثلو السلطة التنفيذية والبرلمان وبعض الأحزاب السياسية إلى توافق مبدئي في الآراء على إجراء انتخابات مشتركة في عام ٢٠١٤ لانتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب والإدارات البلدية والمحلس المحلية. وفي ١٢ شباط/فبراير، انسحب عدد من أحزاب المعارضة من عملية الحوار وتأجل في ١٥ شباط/فبراير إضفاء طابع رسمي على الاتفاق بسبب تأخر السلطة التنفيذية في نشر قائمة بكامل أعضاء مجلس الديوان الأعلى للمحاسبة والمنازعات الإدارية.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت الأمم المتحدة، هي ومنظمات دولية وإقليمية أخرى، بصفة مراقب في المناقشات الرفيعة المستوى بين هايتي والجمهورية

الدومينيكية، التي جرت في ٧ كانون الثاني/يناير في وانامينت (المقاطعة الشمالية الشرقية لهايتي) وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ في خيماني (الجمهورية الدومينيكية). وركزت المناقشات على عدد من المسائل الثنائية، بما في ذلك إدارة الحدود وسياسة الهجرة والتجارة وحماية البيئة في أعقاب الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية الدومينيكية بشأن الجنسية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

### تقييم الحالة الأمنية

١١ - ظلت الحالة الأمنية في مجملها مستقرة نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأظهرت إحصاءات الجرائم التي جمعتها الشرطة الوطنية والبعثة وجود اتجاه نزولي طفيف في الجرائم الكبرى مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير من العام الماضي. ويقل مجموع عدد جرائم القتل التي وقعت في عام ٢٠١٣ (يصل العدد المبلغ عنه إلى ٨١٧) عما كان عليه في عام ٢٠١٢ بنسبة ٢١ في المائة، لينعكس بذلك اتجاهها الذي ظل يتصاعد على مدى خمس سنوات. واستمر تركّز العنف ونشاط العصابات في المراكز الحضرية الرئيسية حيث وقع ما يقرب من ٧٧ في المائة من حوادث القتل التي شهدتها عام ٢٠١٣ في منطقة بور-أو-برانس المتروبولية. ومن المهم بنفس القدر أن مجموع عدد حوادث الاختطاف في عام ٢٠١٣ يقل بنسبة ٥٣ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٢. وطرأت زيادة طفيفة على متوسط العدد الشهري لحالات الاغتصاب المبلغ عنها حيث وصل إلى ٣٣,٨ حالة مقارنة بـ ٣٠,٥ حالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

١٢ - وشهد النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، الذي اتسم بتوترات سياسية مرتبطة بحالة الجمود التي وصلت إليها الأمور فيما يتعلق بقانون الانتخابات، زيادة بنسبة ٥٧ في المائة في المظاهرات. غير أن أغلبية تلك المظاهرات قد أشعلت فتيلها مظالم اجتماعية - اقتصادية متصلة بأوجه قصور في الخدمات الأساسية مثل التعليم والبنية التحتية والإمداد بالكهرباء والماء. وكانت في معظمها سلمية وإن اتسمت في كثير من الأحيان بوضع حواجز على الطرق. وكانت منطقة بور - أو - برانس المتروبولية هي الأكثر تضرراً بكثير بالاضطرابات المدنية، تليها المناطق الحضرية في المقاطعة الشمالية والمقاطعة الشمالية الشرقية ومقاطعة أرتيبونيت.

١٣ - واستمر تحسن أداء الشرطة الوطنية واستقرار الحالة الأمنية في المقاطعات الخمس التي أخلاها العنصر العسكري للبعثة (غراندي أنس، ونيب، والشمالية - الغربية، والجنوبية، والجنوبية - الشرقية). غير أنه عندما وُضعت قدرة الشرطة الوطنية على الحُك بشدة، بفعل

النشاط الإجرامي المحلي المقترن باشتداد حدة الاضطرابات المدنية، نشأت حاجة إلى الحصول على دعم ميداني من قوات البعثة.

١٤ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تخرج ١١ ضابطا و ٣٠ فنيا هايتيا من دورة تدريبية هندسية عسكرية في الخارج مدتها سبعة أشهر. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أشار بيان صادر عن وزارة الدفاع إلى أن هذه المجموعة تمثل بداية فرقة مهندسين عسكرية جديدة، على النحو المتوخى في خطة عمل لإصلاح القدرات الدفاعية وضعتها الوزارة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بدأت مجموعة جديدة من ٢٨ فنيا تدريبهم العسكري في الخارج. ويتوقع أن يلتحقوا بعد تخرجهم بصفوف فرقة المهندسين العسكرية الجديدة.

### ثالثا - الجديد على الصعيد الإنساني وفي أنشطة الإنعاش والوضع الاقتصادي

١٥ - أحرزت هايتي تقدما على الصعيد الإنساني. ففي نهاية عام ٢٠١٣، كان ٩٠ في المائة من السكان الذين شردهم زلزال عام ٢٠١٠ قد غادروا المخيمات، ويعزى ذلك، في جزء كبير منه، إلى برامج العودة وإعادة التوطين التي تنفذها الحكومة والأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين. وقل إلى النصف المستوى العام للإصابة بالكوليرا منذ تفشي الوباء في أواخر عام ٢٠١٠. وحُفِّض عدد المتأثرين بانعدام الأمن الغذائي الوخيم من ١,٥ مليون في أوائل عام ٢٠١٣ إلى ٦٠٠.٠٠٠ شخص في نهاية السنة.

١٦ - ومع ذلك، ما زالت هناك احتياجات تلزم تلبيتها بشكل ملح إلى جانب مكامن ضعف حادة. فوفقا للمنظمة الدولية للهجرة، يقدر أنه كان هناك ١٤٦.٠٠٠ فردا (أو حوالي ٣٩.٠٠٠ أسرة معيشية) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ما زالوا مشردين في ٢٧١ موقعا، ويتعرضون لمشاكل في التمتع بالحماية ولا يستطيعون الحصول على الخدمات الأساسية بشكل كاف. ولا زالت هناك عمليات إخلاء قسري تتم بمعرفة ملاك الأراضي الخاصة، سواء من مخيمات المشردين داخليا أو من المستوطنات غير الرسمية، وهي عمليات كثيرا ما اتسمت بأعمال عنف. وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها العمل مع الحكومة لضمان اتباع الإجراءات القانونية وتوفير حلول دائمة. وفي عام ٢٠١٣، تم تدبير التمويل لأقل من ٥٠ في المائة من الاحتياجات الإنسانية، الأمر الذي يحد من توافر القدرات البشرية والمالية اللازمة لضمان توفير الخدمات الأساسية في القطاعات الرئيسية.

١٧ - ولا تزال هايتي يوجد بها أكبر عدد من حالات الإصابة بالكوليرا في العالم. فوفقا لما ذكرته وزارة الصحة العامة والسكان، أودى وباء الكوليرا بحياة ٥٦٢ ٨ شخصا. وأصاب الوباء ٦٩٨ ٣٠٤ أشخاص في الجمل في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى

٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتوقعت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أن يصل عدد الإصابات إلى ٤٥ ٠٠٠ في عام ٢٠١٤، إذا استمرت مستويات الإصابة الحالية. ورغم أن عدد الحالات المشتبه في إصابتها بالكوليرا طرأ عليه انخفاض ملحوظ على مدار الأعوام الماضية، من ٣٥٢ ٠٣٣ حالة في عام ٢٠١١ إلى ٥٨ ٦٠٨ حالة في عام ٢٠١٣، تجلّى أيضا في انخفاض عدد الوفيات المتصلة بالوباء، فقد ارتفع معدل الوفيات داخل المؤسسات (أي عدد الذين يموتون في مرافق علاج الكوليرا من المرضى المشتبه في إصابتهم بهذا الوباء) في عام ٢٠١٣، حيث وصل المتوسط السنوي إلى ١,٠٧ في المائة بعد أن كان ٠,٨٣ في المائة في عام ٢٠١٢. وبأتي ذلك انعكاسا لأوجه القصور في قدرة المراكز الصحية على تقديم الخدمات الصحية الكافية للمرضى المصابين بالكوليرا في الوقت المناسب ولطول المدة التي يستغرقها سفر المرضى إلى مراكز علاج الكوليرا بسبب إغلاق العديد من هذه المراكز.

١٨ - ورغم الإقرار بأن حالة الأمن الغذائي شهدت مظاهر تحسن، يرجع الفضل فيها أساسا إلى عدم وقوع أعاصير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد ارتفع معدل انتشار سوء التغذية الحاد العام لدى الأطفال دون سن الخامسة من ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، حيث أصيب به زهاء ١٠٠ ٠٠٠ طفل، منهم ٢٠ ٠٠٠ طفل أصيبوا بسوء التغذية الحاد الوخيم. ونتيجة لاستمرار وجود احتياجات ملحة يتعين تلبيتها وما يحيط بعملية الانتقال من مرحلة تقديم المساعدة الإنسانية من تحديات، فقد أُبقي على أربع مجموعات عمل تغطي المأوى والصحة والحماية والصرف الصحي.

١٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدّر صندوق النقد الدولي معدل النمو الاقتصادي في هايتي في السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ بنسبة ٤,٣ في المائة، أي أعلى من النسبة المقدرة الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ والبالغة ٣,٤ في المائة. وخلال عام ٢٠١٣، استفاد اقتصاد هايتي من تحسن البيئة الاقتصادية العالمية، واستقرار حالة الاقتصاد الكلي، وتحسن أحوال الطقس، وهي عوامل أرثني أنها قد ساهمت جميعا في ازدياد النشاط الاقتصادي. بيد أنه لا تزال هناك مجموعة من القيود التي تعوق إحداث نمو اقتصادي أكبر، من بينها عدم استقرار إمدادات الكهرباء، وانخفاض جودة الهياكل الأساسية، وارتفاع تكاليف النقل، والصعوبات التي تعرقل تسريع معدل تنفيذ الاستثمارات العامة.

## رابعاً - أنشطة البعثة

### تقديم الدعم إلى مؤسسات الدولة

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة دعمها التقني واللوجستي للحكومة في إطلاق برنامج "التدخل في المقاطعتين الشمالية والشمالية الشرقية" الذي شهد تدريب ١١٢ موظفا منتدبين إلى ١٦ إدارة بلدية في هاتين المقاطعتين. ويتلقى هذا البرنامج التدريبي الذي تنفذه وزارة الداخلية والمجتمعات الإقليمية الدعم من شركاء خارجيين في مجال بناء قدرة بلديات مختارة على تقديم الخدمات الأساسية.

٢١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدمت البعثة الدعم التقني للندوة التي نظمتها وزارة الداخلية والمجتمعات الإقليمية لمدة ثلاثة أيام والتي تدرب فيها خمسة من مندوبي المقاطعات و ٣٨ من نواب المندوبين على استراتيجيات لتحسين تقديم الخدمات الحكومية على الصعيد المحلي. وفي الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، قدمت البعثة، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين، الدعم للمنتديات التي نظمتها إدارات الحماية المدنية في المقاطعتين الشمالية والجنوبية وفي مقاطعة أرتيبونيت لمناقشة إدارة المخاطر والكوارث.

٢٢ - وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني إلى البرلمان. وبمعاونة الجهات المانحة، عملت البعثة مع عدة شركاء مثل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبرنامج الإنمائي على إنشاء مكتب في البرلمان للمساواة بين الجنسين من أجل تشجيع إقرار التشريعات المراعية للاعتبارات الجنسانية. وأقر البرلمان بمجلسه قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي كانت البعثة تنادي به. وسوف يساعد هذا القانون في استيفاء الأنظمة في هايتي لمعايير الامتثال المالي الدولية.

٢٣ - وبالتعاون الوثيق مع وزارة العدل والأمن العام ونقابة المحامين في بور-أو-برانيس، دعمت البعثة أربع مكاتب مساعدة قانونية في عملياتها التي تم من خلالها تجهيز ما يربو عن ٢٠٠٠ قضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إطار الجهود الرامية إلى إذكاء وعي البرلمانين بشأن مشكلة طول فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة، يسرت البعثة زيارة البرلمانين للسجون الوطنية ولسجن النساء في بيسيون - فيل. ويدعم البرنامج الإنمائي أيضا وزارة العدل والأمن العام في المسائل المتصلة بالاحتجاز السابق للمحاكمة وإدارة الملفات.

٢٤ - وأسهمت البعثة بالخبرة التقنية في إنشاء اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات المعنية بالحدود. وكلفت هذه الهيئة بولاية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣،

لتأمين نقاط العبور الحدودية للبلد، وتحسين تحصيل الإيرادات وكبح تهريب السلع غير المشروعة والاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. واستمرت البعثة أيضا في إمداد وزارة الاقتصاد والمالية بالمشورة بشأن تنفيذ خطة استراتيجية لإصلاح مديرية الرقابة الجمركية.

### دعم العملية السياسية

٢٥ - عملت ممثلي الخاصة لهائتي، ساندرأ أونوريه، بصورة مكثفة مع صناع القرار السياسي في هايتي من أجل الدعوة إلى استمرار المؤسسات الديمقراطية في عملها، وإجراء الحوار الوطني، والتوافق على جدول أعمال تشريعي، وإقرار التشريعات الهامة، وإحراز تقدم نحو إجراء الانتخابات. وتعاون ممثلي الخاص بشكل وثيق مع شركاء هايتي الدوليين، بما فيه ذلك دوائر السلك الدبلوماسي في بور - أو - برانس، لتنسيق المساعي الحميدة التي يبذلها المجتمع الدولي والحفاظ على الزخم فيما يتعلق بالأولويات الرئيسية التي يشتمل عليها برنامج سياسات الحكومة الخماسي الأركان (العمالة، والتعليم، والبيئة، والطاقة، وسيادة القانون).

### المعاونة في الإعداد للانتخابات المقبلة

٢٦ - قدمت البعثة مع البرنامج الإنمائي المشورة التقنية خلال شتى مراحل العملية التشريعية التي أفضت إلى إقرار قانون الانتخابات وإصداره وواصل كلاهما معاونة المجلس الانتخابي في عمله. ويتعين الوصول إلى توافق نهائي في الآراء بشأن ترتيب إجراء الانتخابات البلدية والمحلية المرجأة منذ عام ٢٠١٠ وانتخابات اختيار ثلث أعضاء مجلس الشيوخ المرجأة منذ عام ٢٠١١. ويحل بنهاية عام ٢٠١٤ موعد إجراء انتخابات ثلث آخر من أعضاء مجلس الشيوخ، إلى جانب انتخابات التجديد الكلي لمجلس النواب. وستحدد بناء على ذلك في نهاية المطاف ملامح الدعم المطلوب من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وعلاوة على ذلك، فإن ضغط البعثة معناه أن يجري بمزيد من التركيز ومن مراعاة المنظور الاستراتيجي استخدام الأصول المتاحة لدعم جهود السلطات الوطنية. وفي غضون ذلك، قدمت البعثة المساعدة اللوجستية إلى المكتب الوطني لتحديد الهوية في عملية تسجيل الناخبين الجدد وتوزيع بطاقات الهوية الوطنية باستخدام أفرقة التسجيل المتنقلة عبر جميع أنحاء البلد. كما زادت البعثة جهودها في تدريب مجموعة من موظفي الانتخابات التابعين للشرطة في إطار تسليم المسؤوليات إلى السلطات الهايتية، تمشيا مع اتجاه البعثة لإنهاء مشاركتها في أنشطة الدعم التشغيلي تدريجيا.

## العنصر العسكري

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل العنصر العسكري للبعثة أداء مهمته الأساسية المتمثلة في مساعدة الحكومة في كفالة تهينة بيئة آمنة ومستقرة، بالإضافة إلى إتاحة إيصال المساعدة الإنسانية والتعامل مع الكوارث. وأُجريت عدة عمليات أمنية مشتركة وفقا للإجراءات المعمول بها، التي بموجبها تتولى الشرطة الوطنية قيادة العمليات بدعم من شرطة البعثة، ومن عنصرها العسكري إذا اقتضت الضرورة. واستمرت الدوريات المستقلة التي يضطلع بها كل من شرطة الأمم المتحدة والعنصر العسكري دون وجود الشرطة الوطنية الهايتية، وهو ما يشير إلى ضرورة إعطاء دفعة للشرطة الوطنية لكي يتسنى لها أن تكفل نفس مستوى الأمن التي تكفله البعثة في الوقت الحالي. وأجرى العنصر العسكري عمليات تطوير وتمشيط هدفها تعطيل الأنشطة الإجرامية وأنشطة العصابات في أكثر مناطق هايتي حساسية، ولا سيما في منطقة بور - أو - برانس المتروبولية. ونفذ العنصر العسكري أيضا عمليات ردع ودعم في المناطق النائية والمعزولة في البلد، مستخدما في ذلك قوات الرد السريع.

٢٨ - وبالإضافة إلى قيام سرايا المهندسين التابعة للبعثة بتزويدها بالقدرات الهندسية، واصلت هذه السرايا دعم الحكومة في تنفيذ أولوياتها المتعلقة بتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية، بما فيها حفر الآبار وتوزيع المياه وإصلاح المدارس ودور الأيتام.

## عنصر الشرطة

٢٩ - شهدت الفترة تعاوننا وثيقا بين عنصر الشرطة بالبعثة والمجلس الأعلى للشرطة الوطنية وقيادات الشرطة الوطنية الهايتية من أجل دعم تنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ من خلال آلية تنفيذ مشتركة. وبفضل هذه الجهود، وبفضل استراتيجية محسنة لنشر أفراد شرطة البعثة في مواقع مشتركة مع أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، زادت فعالية تنفيذ الأولويات الرئيسية لخطة التطوير. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تخرج ١٠٥٨ ضابطا (بينهم ١١١ امرأة) لتلبية الحاجة إلى ١٠٠٠ ضابطا إضافيا في السنة للوصول إلى الرقم المستهدف في الخطة وهو ١٥٠٠٠ ضابط بالخدمة. ويُنتظر أن تبدأ مجموعة ضباط جدد مؤلفة من ١٠٥٠ ضابطا برنامجا تدريبيا مدته سبعة أشهر بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٤.

٣٠ - وبات للشرطة الوطنية الهايتية نشاط استباقي وملحوظ بشكل متزايد، بما في ذلك في الأحياء التي كانت عرضة للعنف. وقد أسفرت جهود منع ومحاربة الجريمة التي تقودها الشرطة الوطنية بدعم من البعثة في المناطق الحضرية الحساسة عن انخفاض مؤشرات الجرائم الكبرى في عام ٢٠١٣ مقارنةً بعام ٢٠١٢، وتفكيك عدة عصابات إجرامية. وعلاوة على

ذلك، استمر تنفيذ استراتيجيات الخفارة المجتمعية التي تركز على منع الجريمة، مع التركيز بوجه خاص على الشباب والنساء المعرضين للخطر، ولا سيما في بور - أو - برانس (المقاطعة الغربية)، ولي كاي (المقاطعة الجنوبية)، وغونايف (مقاطعة أرتيبونيت)، وحاكميل (المقاطعة الجنوبية الشرقية).

٣١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عُين مفتش عام جديد للشرطة الوطنية الهايتية. ومنذ ذلك الحين، بدأت المفتشية تنفيذ خططها الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز استقلال هذه الهيئة الرقابية وفعاليتها، بالتغلب على التحديات التي تواجهها مثل نقص الأفراد وعدم كفاية الموارد المالية والمعدات والافتقار إلى التدريب المتخصص. وأنشأت المفتشية خدمة هاتفية على مدار الساعة من أجل تمكين المواطنين من الإبلاغ عن الحالات التي تنطوي على سوء سلوك أفراد الشرطة مثل الاعتقال التعسفي والاستخدام المفرط للقوة. واستأنفت المفتشية أيضا عمليات التفتيش والتدقيق لوحدة الشرطة ودوائرها في جميع أنحاء البلد.

#### حماية الفئات الضعيفة

٣٢ - حافظ عنصر البعثة العسكري والشرطي على وجودهما في مخيمات المشردين داخليا، وفي المجتمعات الحضرية الهشة المعرضة للجريمة، حيث يكون النساء والأطفال عرضة للعنف الجنسي والمركب على أساس الجنس. ومن بين مواقع إيواء المشردين داخليا المتبقية البالغ عددها ٢٧١ موقعا، نُفذت دوريات يومية في أربعة وعشرين مخيما شديدا الخطورة. وخضعت المواقع المتبقية لدوريات عشوائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى العنصر العسكري وعنصر الشرطة ١٣٥ ٩ دورية في مخيمات المشردين داخليا في منطقة بور-أو-برانس المتروبولية. وكفل التنسيق داخل مجموعة العمل المعنية بالحماية الاتساق بين النهج الذي تتبعه البعثة والنهج الذي يتبعه فريق الأمم المتحدة القطري.

#### الحد من العنف المجتمعي

٣٣ - واصلت البعثة الاضطلاع بمبادرات لتحقيق الاستقرار في الأحياء الحضرية الهشة تناولت ارتفاع معدل بطالة الشباب، وضعف البنية التحتية، وضعف المؤسسات الأمنية ومحدودية إمكانية اللجوء إلى القضاء. وتصدت البعثة لهذه المسائل من خلال دعم مشاريع البنية التحتية والمشاريع البيئية الكثيفة اليد العاملة، والتدريب المهني، والأنشطة المدرة للدخل، ومكاتب المساعدة القانونية، وحلول الإسكان الآمن، وهي أنشطة توفر بدائل اجتماعية - اقتصادية لأعضاء العصابات السابقين والشباب المعرضين للخطر والنساء والفئات الضعيفة. وركزت المشاريع الكثيفة اليد العاملة على إدارة أحواض تصريف الأنهار، وإعادة تأهيل البنية التحتية العامة والقنوات، وتوفير التوظيف المؤقت لما يقدر بنحو ١٥ ٠٠٠ شخص اعتُبروا

معرضين للخطر. وعلاوة على ذلك، قام شركاء، منهم وزارة الشباب والرياضة، ووزارة البيئة، وإدارة السجون، والشرطة الوطنية الهايتية، والبلديات، والسلطات المحلية، والعديد من المنظمات المجتمعية، بتنفيذ أكثر من ٦٥ نشاطا من أنشطة التوعية الرامية إلى نزع فتيل التوترات الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي في مناطق تقع فيها تاريخيا أحداث عنف. وأنجزت البعثة ٤٢ من أصل ٤٨ مشروعا تقرر تنفيذها في السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣. وشرعت في تنفيذ ٢٩ مشروعا للسنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤.

## العدالة

٣٤ - قدمت البعثة الدعم للمجلس الأعلى للقضاء في إعداد خطة عمله الأولى وصياغة إجراءات عمله الداخلية والمالية. وخلال العام الماضي، أحرز المجلس الأعلى تقدما في تعزيز استقلال القضاء، على الرغم من الاعتقال المثير للجدل لمحامي المعارضة أندريه ميشيل والإفراج عنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وكذلك الاحتجاز المتواصل لمدعين في قضايا يدعى فيها بوجود فساد في دوائر حكومية. ويستهدف تحويل المجلس سلطة التصديق على تعيين جميع القضاة الحد من حوادث التدخل السياسي هذه. وتضمن هذه المؤسسة أن يجري استقدام القضاة في المقام الأول من بين خريجي كلية القضاة، التي تتلقى الدعم من البعثة وعدة جهات مانحة من خلال عملية تدريب أربعين قاضيا جديدا من المقرر أن تنجز بحلول منتصف عام ٢٠١٤. وفي حين لا يزال المجلس الأعلى يواجه صعوبات في مداولاته، تدل هذه الخطوات على إحراز تقدم في تعزيز الهيكل المؤسسي للمجلس.

٣٥ - وواصلت وزارة العدل والأمن العام، بدعم تقني ومالي من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنفيذ خطة عملها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وينصب تركيز الوزارة على البنية التحتية في حين أن البعثة قدمت المساعدة التقنية لدعم الجهود التي تبذلها الوزارة من أجل إنشاء مكتبها المختص بالاحتجاز قبل المحاكمة وتحسين إدارة الأحكام بالسجن. وتعكف الوزارة على وضع سياسة للعدالة الجنائية على الصعيد الوطني تحدد رؤية الدولة وأولوياتها واستراتيجياتها في مجال مكافحة الجريمة والوسائل والموارد اللازمة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الجنائية. وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية من أجل إعادة فتح معهد الطب الشرعي. واقترحت تخصيص تمويل محدد للمعهد في مشروع الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ وقامت الحكومة بتعيين مدير المعهد.

## مرافق الإصلاح والتهذيب

٣٦ - قدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي إلى مديرية إدارة السجون من خلال تنسيق التدريب المتخصص لموظفي السجون المبتدئين والقدامى وموظفي السجون الطبيين. كما ساهمت البعثة في الحد من حالات الاحتجاز المطولة وغير القانونية عن طريق مساعدة مديري السجون في تيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال إحالة القضايا إلى السلطات القضائية. وأدت هذه الجهود إلى الإفراج عن ٢١٥ محتجزاً منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وبدأت البعثة - ويسرت - تنفيذ شراكة رسمية بين السجون ووزارة الصحة العامة والسكان بهدف تحسين صحة السجناء ورعايتهم، لا سيما خدمات رعاية الصحة العقلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت هذه البرامج بنجاح في سبعة سجون في جيريمي (مقاطعة غراند آنس)، وجاميل (المقاطعة الجنوبية الشرقية)، وأنس - أ - فو (مقاطعة نيب)، وبور دو بيه (المقاطعة الشمالية الغربية)، وسان مارك (مقاطعة أرتيبونيت)، وفور ليبرتيه (المقاطعة الشمالية الشرقية)، ولي كاي (المقاطعة الجنوبية).

## حقوق الإنسان

٣٧ - تواصل بناء القدرات في هايتي بالاقتران مع رصد حالة حقوق الإنسان في هايتي والإبلاغ عنها. وتمثل أحد أبرز الإنجازات التي لوحظت في قيام لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بالاعتماد الدولي لمكتب أمين المظالم الهايتي بوصفه مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، بدأت لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات عملها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٨ - ومثل توقيع هايتي اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ وانضمامها إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر تطورين إيجابيين كانت البعثة تدعو إليهما. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أودعت هايتي صك التصديق على اتفاقية لاهاي بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني فيما بين البلدان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت هايتي التقرير الدوري عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، الذي حل موعد تقديمه منذ عام ٢٠٠٧. كما قدّم مشروع تقرير أولي عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات. وتمثلت مبادرة إيجابية أخرى اتخذتها الحكومة في إعداد تقرير لمتنصف المدة عن تنفيذ التوصيات التي قبلتها هايتي في أعقاب الاستعراض الدوري الشامل الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٣٩ - وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، أصدرت محكمة استئناف بور-أو-برانس قرارا رفضت فيه حكما صادرا عن محكمة أدنى وأمرت بإجراء تحقيقات إضافية في التهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم مالية وجهت ضد الرئيس السابق جان - كلود دوفالبيه.

٤٠ - وبالرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك أوجه قصور بنيوية في حماية حقوق الإنسان. وهي تشمل تقارير عن قيام الشرطة الوطنية بالاستخدام المفرط للقوة والاستجابة البطيئة من جانب المفتشية العامة التابعة للشرطة الوطنية الهايتية فيما يتعلق بالتحقيق في هذه الادعاءات والاحتجاز المطول قبل المحاكمة في ظل ظروف قاسية ولا إنسانية.

### المسائل المتصلة بنوع الجنس

٤١ - أصدرت البعثة دراسة في آب/أغسطس ٢٠١٣ عن استجابة الشرطة والقضاء لحالات الاغتصاب. وحددت الدراسة نقاط ضعف في المحاكم ومكاتب النيابة العامة ومراكز الشرطة فيما يتعلق بتعاملها مع القضايا، وبينت أن الأغلبية الساحقة من حالات الاغتصاب المبلغ عنها لم يُفصل فيها إطلاقا على النحو المناسب. وللتصدي لهذه الحالة، قدمت البعثة والبرنامج الإنمائي الدعم للأنشطة التدريبية للقضاة وأفراد الشرطة القضائية والشرطة العادية، التي شملت تدريبا مدته خمسة أيام لـ ٢٨٣ من أفراد الشرطة (منهم ٣١ امرأة) بشأن مكافحة العنف الجنسي والمرتكب على أساس الجنس والوقاية منه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتحت داخل مراكز الشرطة خمسة مكاتب جديدة لإدارة قضايا العنف الجنسي والتحقيق فيها. وقدمت الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من البعثة، الدعم لضحايا العنف الجنسي، بما في ذلك الانتقال إلى المراكز الطبية وخدمات إعادة التوطين وتحديد أماكن تلقي الدعم المتعلق بالمساعدة النفسية والمتابعة القضائية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح الرئيس مارتيلي مكتبا وطنيا مشتركا لوزارة وضع المرأة وحقوقها والشرطة الوطنية الهايتية.

٤٢ - وسانددت البعثة جهود الدعوة الرامية إلى الترويج لتضمين قانون الانتخابات الجديد النسبة الدستورية الدنيا لتمثيل المرأة في الحياة العامة البالغة ٣٠ في المائة، بوسائل منها تنظيم حلقة عمل وطنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بتمويل من البعثة. ويتضمن قانون الانتخابات مواد تتعلق بتمثيل المرأة في الجهاز الانتخابي وفي المجالس البلدية والمحلية. وعلى غرار القانون الذي صدر مؤخرا فيما يتعلق بتشكيل الأحزاب السياسية وعملها وتمويلها، يتضمن قانون الانتخابات حوافر مالية للأحزاب السياسية بشأن تمثيل المرأة.

## حماية الطفل

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة تقارير عن ٢٠٦ حوادث ارتكبت ضد قاصرين، بما في ذلك حالات عنف جنسي (١٢٧ حالة اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي و ١٤ حالة بغاء أطفال)؛ و ١٧ حالة قتل؛ و ٩ حالات اعتداء جسدي وإيذاء؛ و ٥ حالات استخدام أطفال على يد عصابات مسلحة؛ وحالة اختطاف واحدة؛ و ٥ حالات انجرار بأطفال؛ و ٢٨ حالة سوء معاملة. وكان يجري إطلاع الشرطة الوطنية ولواء حماية القاصرين على التقارير أسبوعياً من أجل المتابعة. وفيما يتعلق بقضاء الأحداث، واصلت البعثة رصد حالة الأطفال رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في مرافق الاحتجاز الرئيسية. وأدت جهود الدعوة لدى قضاة محاكم الأحداث إلى الإفراج عن ستة أطفال.

## فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٤ - واصلت البعثة ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال عمل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، تقديم الدعم للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في مجالاته ذات الأولوية وهي: الحد من الإصابة عن طريق الاتصال الجنسي؛ والقضاء على انتقال المرض من الأم إلى الطفل؛ والقضاء على الوصم والتمييز؛ وتوفير الحماية الاجتماعية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ والقضاء على العنف الجنسي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُقحت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعلاج بمضادات الفيروسات العكوسة. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، في اليوم العالمي لمكافحة الإيدز، نُظمت حلقة عمل لمناقشة مشروع القانون المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، المقرر تقديمه في البرلمان في أوائل عام ٢٠١٤.

## المشاريع السريعة الأثر

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز ما مجموعه ستة مشاريع من المشاريع السريعة الأثر. وكان ثمة ٢٦ مشروعاً آخر قيد التنفيذ، في حين جرى إقرار ٢٦ مشروعاً؛ وكان هناك ٣٠ مشروعاً جديداً قيد الدراسة. وتشمل هذه المشاريع: تدابير لاحتواء وباء الكوليرا والوقاية من الأمراض المنقولة بالمياه (٢٥ مشروعاً) وتعزيز السلامة والأمن في المناطق الفقيرة وغير الآمنة من خلال تركيب مصابيح إنارة تعمل بالطاقة الشمسية في الأماكن العامة (٣ مشاريع) ودعم مؤسسات سيادة القانون والحكم الرشيد (٢٥ مشروعاً) وتأهيل البنية التحتية والمباني العامة الأخرى (٣٠ مشروعاً). وركزت المشاريع الخمسة المتبقية على تعزيز المساواة بين الجنسين والتدريب المهني.

## السلوك والانضباط

٤٦ - واصلت وحدة السلوك والانضباط تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنع سوء السلوك من خلال تنظيم دورات تدريبية لـ ٥٧٨ من أفراد البعثة. وقدم أيضا تدريب محدد للمدربين بشأن منع سوء السلوك، لا سيما الاستغلال والانتهاك الجنسيان، لقادة الجيش والشرطة والمنسقين. ودأب قادة البعثة على إبلاغ رسائل قوية لجميع موظفي البعثة تذكّرهم بواجب المحافظة على أعلى معايير السلوك في جميع الأوقات، داخل منطقة البعثة وخارجها على السواء.

## الإعلام والتوعية

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة استخدام الإعلام بوصفه أداة استراتيجية للتوعية دعما لتنفيذ ولايتها وخطة ضغطها حسب الظروف. وتضمنت الأنشطة الإعلامية الرئيسية إقامة علاقات مع وسائل الإعلام الدولية والوطنية، وعقد مؤتمرات صحفية بانتظام، وكذلك منتجات الاتصال من قبيل إذاعة البعثة، وموقعها الشبكي، وبثها الحي على شبكة الإنترنت، ومشاركتها في وسائل التواصل الاجتماعي، ومنشوراتها، وبرامجها التلفزيونية. وبُذلت جهود كبيرة استهدفت الشباب الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر في هايتي بحملة توعية على نطاق البلد تحت شعار "لنختر السلام" (Ann Chwazi Lapè). وتركز الحملة على مشاركة المواطنين، ونبذ العنف، وحقوق الإنسان، بما في ذلك سبل تعزيز مشاركة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة وعمليات اتخاذ القرارات. وبموازاة أنشطة التوعية هذه، بدأت البعثة سلسلة نقاش تلفزيوني شهري مع مشاركين من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والأمم المتحدة، تتناول فيها موضوعات من قبيل حقوق الإنسان والاحتجاز المطول قبل المحاكمة.

## خامسا - الأنشطة الإنسانية والإغاثية وأنشطة الإنعاش

### التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

٤٨ - واصل فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ برامج مشتركة طبقا لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل الذي أقرته الحكومة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان معدل الصرف الإجمالي على مشاريع الأمم المتحدة الممولة من صندوق تعميم هايتي يبلغ ٨٦ في المائة.

٤٩ - ومن أجل المضي قدما بتنفيذ إطار تنسيق المعونة الخارجية، تم إنشاء فريق تقني رفيع المستوى، يشمل مكتب رئيس الوزراء، ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي، ونائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية وأعضاء مجموعة المانحين الـ ١٢ في هايتي. وبدعم من البعثة أيضا، عقدت الحكومة لأول مرة على الإطلاق منتدىا الوطني المعني بالمنظمات غير الحكومية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وجمع المنتدى بين الحكومة، وما يزيد على ٢٥٠ منظمة وجهة من المجتمع الدولي من أجل مناقشة مسودة التشريع المنظم لعمل المنظمات غير الحكومية في البلد ودورها في هياكل التنسيق الوطنية والاستجابة في حالات الطوارئ. وبينما تهدف مسودة التشريع في شكلها الحالي إلى تحقيق المزيد من الموازنة بين الأنشطة الممولة من المعونة والأولويات الوطنية، ستكون لها آثار كبيرة فيما يتعلق بوجود المنظمات غير الحكومية الدولية التي ستخضع للضرائب ولأنظمة أكثر صرامة.

٥٠ - وفي إطار مبادرة المؤازرين السياسيين للتحصين ضد الكوارث، شاركت هايتي في اجتماع عقد في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وقامت الحكومة بدعم من المؤازرين السياسيين بتحديد ثلاث مقاطعات (الشمالية والشمالية الشرقية وجراند أنس) للبدء في جهود التحصين ضد الكوارث. وقطع شوط كبير أيضا في إنشاء مؤشر مواضيعي للحد من أخطار الكوارث أعطيت له أولوية في الإطار الوطني لتنسيق المعونة الخارجية.

٥١ - وتُبرز خطة العمل الإنساني في هايتي لعام ٢٠١٤ وجود حاجة إلى مبلغ ١٦٩ مليون دولار. وتستهدف خطة العمل البحث عن حلول من أجل الأشخاص الذين ما زالوا مشردين داخليا ويعيشون في المخيمات وتقدم الخدمات الأساسية لهم ومعالجة الاحتياجات الملحة المتعلقة بوباء الكوليرا، وانعدام الأمن الغذائي، والتغذية، والحماية، والتأهب للكوارث. وحتى الآن، لم يُستلم سوى ٦ ملايين دولار من الأموال اللازمة.

### الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة للقضاء على وباء الكوليرا

٥٢ - قامت منظومة الأمم المتحدة في هايتي بوضع خطة لمدة سنتين، بمبلغ ٦٨ مليون دولار كدعم مباشر لخطة السنوات العشر الوطنية للقضاء على الكوليرا في هايتي التي تهدف إلى الحد من معدلات الإصابة بعدوى الكوليرا عن طريق الحد من معدل انتقال الكوليرا وخفضه إلى أقل من ٠,٥ في المائة. وتركز خطة السنتين تلك على أربعة مجالات ذات أولوية هي: الترصد الوبائي؛ وتعزيز الصحة؛ والعلاج الطبي؛ والمياه والنظافة الصحية وخدمات الصرف الصحي. ويقصد من هذه الخطة أن تكون بمثابة جهد قصير الأجل للحد من المرض ريثما يتم بناء استجابات هيكلية ومؤسسية من خلال الخطة الوطنية. ويتطلب الوصول إلى

مستوى صحي أفضل للنساء والرجال والأطفال في هايتي والحفاظ عليه بذل جهود عاجلة ومعززة لمكافحة الكوليرا والتصدي لعقود من تدني مستوى الاستثمار في النظم الأساسية مرافق الصرف الصحي والمياه النقية والرعاية الصحية.

٥٣ - وتم تنفيذ أنشطة مباشرة وغير مباشرة للتخفيف من آثار الكوليرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك تشييد قنوات وجدران صخرية لتحجيم السيول والحد من خطر انتقال الأمراض التي تحملها المياه في المجتمعات المحلية السهلة التضاريس. وقامت الأمم المتحدة أيضا بتدريب العاملين في المجال الصحي، وبناء مراكز لعلاج الكوليرا في الأماكن المعرضة للخطر بالشراكة مع السلطات الوطنية، بما في ذلك وزارة الصحة العامة والسكان.

## سادساً - الجديد فيما يتعلق بالتقليص التدريجي للبعثة وإعادة تشكيلها

٥٤ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١١٩ (٢٠١٣) واصل العنصر العسكري تخفيض عدد أفراده خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو بسبيله إلى بلوغ القوام المأذون به المستهدف للقوات وقدره ٥٠٢١ فردا عن طريق إجراء سحب متوازن لـ ٢٤٩ ١ من أفراد المشاة والمهندسين، بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويتزامن هذا الخفض للقوام الموحد للبعثة بنسبة ١٥ في المائة مع الجداول الزمنية للتناوب المزمع للقوات. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، سيتألف العنصر العسكري من ٢١ سرية مشاة، و ٣ سرايا هندسية وقدرة في مجال الطيران ومستشفى من المستوى الثاني، ولن تكون لديه قدرة البحرية بعد هذا التاريخ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعاد العنصر العسكري نشر فصيلة من سان مارك إلى غونايف (مقاطعة أرتيبونيت) وفصيلتين من جاكميل وأنس - آ - بيتر (المقاطعة الجنوبية الشرقية) إلى المقاطعة الغربية.

٥٥ - وواصلت البعثة العمل مع حكومة هايتي من أجل دفع وتيرة التقدم نحو النقاط المرجعية الأربع لتحقيق الاستقرار المتفق عليها بشكل مشترك والمحددة في خطة ضغط البعثة حسب الظروف. وترد أحدث المعلومات عن الإنجازات والتحديات مرفقة بهذا التقرير (انظر المرفق الأول).

٥٦ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢١١٩ (٢٠١٣) أيضا، تم إطلاق عملية تخطيط متكاملة بشأن شكل تواجد الأمم المتحدة في هايتي بعد عام ٢٠١٦، بمشاركة من أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري. وسيسترشد بهذه العملية مقرر سيصدره مجلس الأمن بشأن أنسب شكل تواجد للأمم

المتحدة قادر على تقديم المساعدة لهائتي في أعقاب الانتهاء من عملية ضغط البعثة التي مدتها أربع سنوات في عام ٢٠١٦.

٥٧ - وحدد استعراض مبكر لأنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري المهام السياسية والمهام المتعلقة بحفظ السلام التي من المرجح أن تظل مهمة بعد عام ٢٠١٦، بما في ذلك مواصلة تقديم الدعم لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية؛ وتوطيد المكاسب المتحققة على صعيد الاستقرار السياسي من خلال المساعي الحميدة؛ ومواصلة تعزيز سيادة القانون من خلال إصلاح قطاع الأمن والإصلاحات التشريعية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتطرح أدناه خمسة أشكال تواجه عامة ممكنة لإنجاز هذه المهام.

٥٨ - يتمثل الخيار الأول في إنهاء ولاية الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة لهائتي لبذل المساعي السياسية الحميدة مع تزويده بالقدرة اللازمة لدعم عملية سياسية يقودها الهايتيون. ويستدعي هذا الخيار الانسحاب الكامل للعنصر العسكري وعنصر الشرطة وإغلاق جميع المنشآت الإقليمية. وسيتعين أن تمتلك الشرطة الوطنية الهايتية القدرة على تلبية الاحتياجات الأمنية على نطاق البلد مع استمرار الاعتماد في تطويرها على الدعم الثنائي والدعم المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري.

٥٩ - ويتمثل الخيار الثاني في إنهاء ولاية حفظ السلام وإنشاء بعثة سياسية خاصة مزودة بقدرة لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية. وستركز هذه البعثة السياسية الخاصة على تيسير العملية السياسية، وتعزيز ومراقبة أنشطة إقرار سيادة القانون والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان، وتقديم دعم مستمر لتطوير الشرطة من خلال تواجد محدود جدا لشرطيين دوليين في أماكن مختارة في جميع أنحاء البلد. وسيستتبع هذا الانسحاب التام للعنصر العسكري ووحدات الشرطة المشكلة، وإغلاق جميع المرافق الإقليمية. وفي إطار هذا الخيار أيضا، سيتعين أن تمتلك الشرطة الوطنية الهايتية القدرة على تلبية الاحتياجات الأمنية على نطاق البلد. وسوف تواصل آليات التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري تقديم استجابات منسقة لأولويات حكومة هايتي.

٦٠ - وثمة خيار ثالث هو إنهاء ولاية البعثة لإنشاء بعثة جديدة لحفظ السلام ذات دور سياسي في المقام الأول ونطاق عمل أضيّق بكثير. وستركز ولاية هذه البعثة الأصغر حجما تركيزا تاما على تيسير العملية السياسية وتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وتوفير المساعدة للأنشطة المتعلقة بسيادة القانون ومراقبتها وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتوفير مساندة ميدانية في الحفاظ على بيئة مستقرة. وسوف يتم سحب العنصر العسكري تماما، بما في ذلك عناصر التمكين، مع استمرار وجود وحدات الشرطة المشكلة واحتمال زيادتها على نطاق

البلد لاستكمال أوجه القصور المحتملة في أمن العمليات. وسوف يركز القوام المخفض لفرادى ضباط الشرطة حصرا على التدريب. وستكون المرافق الإقليمية مقصورة على ثلاث أو أربع مناطق حضرية أساسية، بينما سيقوم فريق الأمم المتحدة القطري بجميع الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٦١ - أما في إطار الخيار الرابع، فتنتهي ولاية البعثة كذلك ويتم إنشاء عملية جديدة من عمليات حفظ السلام بموجب الشروط نفسها الواردة في الخيار الثالث، ولكن مع إضافة قوة احتياطية استراتيجية عسكرية مكونة من كتيبة مركبة لفترة أولية مدتها سنة واحدة. وستعفى القوة الاحتياطية الاستراتيجية تماما من إجراء عمليات أمنية روتينية بينما ستتمركز في موقع واحد مع تزويدها بقدرة على النقل الجوي تكفي لنقل سرية واحدة عبر جميع أنحاء البلد.

٦٢ - وثمة خيار خامس هو تعديل الولاية الحالية للبعثة بحيث تعكس نطاق الأنشطة المقلص الناجم عن إتمام خطة الضغط. وسيستمر التقلص التدريجي للعنصر العسكري بينما سيظل انتشار الشرطة دون تغيير في بادئ الأمر. وسيكون هناك وجود مدي مخفض للغاية في أربعة أو خمسة من المناطق الحضرية الأكثر ازدحاما بالسكان. وسيستمر عبر التكامل الهيكلي مع فريق الأمم المتحدة القطري تقديم استجابات منسقة لأولويات حكومة هايتي.

## سابعاً - الآثار المالية

٦٣ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٧/٢٧٥ مبلغ ٦٠٩ ١٨٧ ٥٠٠ دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقدمت الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، إلى الجمعية العامة للنظر فيها في الجزء الثاني من الدورة الثامنة والستين المستأنفة. وحتى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ١٤٥,٥ مليون دولار، بينما كان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة فيما يخص جميع عمليات حفظ السلام يبلغ ٢٠١٩,٣ مليون دولار. وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة المشكلة في البعثة يبلغ ١٨,٥ مليون دولار. وتم سداد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للفتترات الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

## ثامنا - ملاحظات

٦٤ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير في البداية زيادة في الاضطرابات المدنية والمظاهرات التي يعزى الكثير منها إلى مظالم اجتماعية - اقتصادية وشعور متزايد بنفاد الصبر فيما يتعلق باستمرار التأخر في إجراء الانتخابات. وأضافت التوترات التي طال أمدها بين أفرع الحكومة إلى هذه الاضطرابات.

٦٥ - وساعد اعتماد البرلمان لقانون الانتخابات وإصداره من قبل السلطة التنفيذية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بدرجة كبيرة في نزع فتيل التوترات. وعلاوة على ذلك، اعتُبر إطلاق عملية حوار داخلي في هايتي في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بين السلطة التنفيذية والبرلمان والأحزاب السياسية خطوة أساسية نحو معالجة العداوات المستحكمة الناجمة عن تأجيل الانتخابات وما يبدو من إضعاف للحكم الديمقراطي وتباين الآراء بشأن الحاجة إلى إجراء المزيد من التعديلات للدستور. وهذه بوادر مشجعة، تحققت بفضل مجموعة من التنازلات من جانب الأطراف المتفاوضة في محاولة للتوصل إلى حلول توافقية للأزمات السياسية المتكررة في البلد. وأود أن أثنى على الزعماء السياسيين في هايتي لانخراطهم في هذا المسار السياسي الإيجابي، وأشجع أصحاب المصلحة على تعزيز هذه العملية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي أساسي، وهيئة بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٦٦ - ويمثل إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٤ أمرا هاما للغاية لاستمرارية المؤسسات الديمقراطية للبلد. ولذلك، أحث السلطات على ألا تدخر جهدا في كفالة تهيئة أجواء تتيح تكافؤ الفرص من أجل إجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن. ومع أن هناك توافقا أوليا في الآراء قد بدأ يلوح في الأفق بشأن نوع الانتخابات التي ستعقد في عام ٢٠١٤ وتسلسلها، من الضروري اتخاذ عدد من الخطوات الملموسة من جانب كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية في الإعداد لهذه الانتخابات. والتزاما من الحكومة بما تعهدت به فإن مساهمتها في ميزانية الانتخابات جديرة بالثناء. وكما كان الحال من قبل، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم المطلوب للعملية الانتخابية.

٦٧ - ومع ترحيبي بالإنجازات التي تحققت في المجالات الرئيسية التي حظيت بالأولوية في خطة الضغط، لا سيما التأهيل المهني للشرطة الوطنية الهايتية، فإن البطء الذي شاب التقدم المحرز في مجالات أخرى على نفس القدر من الأهمية يهدد بتقويض بعض الإنجازات الهامة التي تحققت حتى الآن. وبصفة خاصة، فقد تخلف التقدم المحرز في مجال العدالة والمساءلة عن ركب تطوير الشرطة الوطنية، مما أوجد حالة من عدم التوازن في تطبيق سيادة القانون. ويساورني القلق أيضا لأن عدم وجود توافق سياسي يعرقل قدرة المؤسسات الوطنية على

تحمل المسؤولية كاملة عن العملية الانتخابية في نهاية المطاف. وبالنظر إلى عملية ضغط البعثة، فقد أصبح من الضروري أن تتحمل السلطات الوطنية المزيد من المسؤوليات في مجال إرساء سيادة القانون والتحضير للانتخابات المقبلة.

٦٨ - ورغم هذه التحديات، فقد أحرز تقدم كبير في تحقيق الاستقرار في هايتي منذ نشر البعثة لأول مرة في عام ٢٠٠٤. لذلك، فإنني على ثقة من أن هايتي وشركاءها يمكنهم المضي قدما بقوة مع عملية الضغط التي تجري حاليا، واضعين في اعتبارهم الاحتياجات الأمنية للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٥، ومستكشفين في الوقت نفسه أفضل السبل التي تمكن من مواصلة الإسهام في تحقيق المزيد من الاستقرار والتنمية بعد عام ٢٠١٦. ويفترض أن يكفل وجود الأمم المتحدة في هايتي في المستقبل، من خلال ولاية أكثر ملاءمة وأعباء أقل، ترسيخ المكاسب التي تحققت في مجالي تحقيق الأمن وبناء القدرات منذ نشر البعثة، مع استمرار قدرته على معالجة أوجه القصور العملية المحتملة في الأمن. ولو استمر المستوى الحالي من التقدم، يمكن إعادة النظر في الحاجة إلى الاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عند تقرير ولاية مقبلة.

٦٩ - وسيجري تقييم استراتيجي كامل، على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بغية تقديم تقييم حديث ومتعمق للظروف الميدانية من حيث اتصالها بأشكال التواجد الممكنة الخمسة التي عرضتها عرضا عاما في هذا التقرير. وسوف ترد نتائج هذا التقييم الاستراتيجي في تقرير لاحق يقدم إلى مجلس الأمن، حيث ستضمن أيضا توصياتي في ما يتعلق بالخيار الأنسب لهايتي في تلك المرحلة. وفي الفترة المفضية إلى اتخاذ قرار من جانب المجلس، سوف تواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل على نحو وثيق مع السلطات الهايتية لتكثيف الجهود المبذولة حاليا لتسليم مهام البعثة إلى الحكومة. وإذا ما سمحت الظروف على الأرض، يمكن النظر في التعجيل بالتحويل إلى شكل جديد لتواجد الأمم المتحدة في هايتي.

٧٠ - ومن الأهمية بمكان لكل من هايتي والمجتمع الدولي مضاعفة الجهود الحالية من أجل مواصلة تحسين الحالة الإنسانية، لا سيما فيما يخص وباء الكوليرا المتفشي حاليا. وفي هذا الصدد، قمت في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٣، بتعيين كبير منسقين لمكافحة الكوليرا في هايتي، بهدف كفاءة تقديم دعم فعال للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الكوليرا. كما شرعت في إنشاء وحدة لدعم الحلول المتكاملة داخل البعثة من أجل المساعدة في تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالكوليرا. وللبناء على التقدم الذي أحرز في عام ٢٠١٣، أهيب بالدول الأعضاء والشركاء توفير الأموال المطلوبة على وجه الاستعجال لخطة المنظمة التي مدتها سنتان في إطار تقديم الدعم المباشر للخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا في هايتي.

٧١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلي الخاص، ساندرأ أونوريه، على ما قدمته من خدمات لدعم هاييتي أثناء إعادة تشكيل البعثة. وأود أيضا أن أشكر كل امرأة ورجل في البعثة والبلدان المساهمة بقوات وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاءهم على استمرار تفانيهم والتزامهم بتحقيق الاستقرار والتنمية في هاييتي.

## التقدم المحرز في ضغط بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أشرت في تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن (S/2013/139) المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، إلى خطة ضغط بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حسب الظروف والتي تحدد أربع نقاط مرجعية لتحقيق الاستقرار تشكل إطارا لتفعيل عملية ضغط البعثة. ويعرض هذا المرفق للتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير صوب تحقيق النقاط المرجعية الأربع لتحقيق الاستقرار.

### الإنجازات الرئيسية

#### تطوير الشرطة

ركزت البعثة في دعمها على رفع قدرات الشرطة الوطنية الهايتية تمشيا مع خطة البلد لتطوير الشرطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وفي ما يلي الإنجازات التي تحققت بشأن النقاط المرجعية الرئيسية في خطة ضغط البعثة والمتعلقة بتطوير الشرطة.

- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تخرج ١٠٥٨ طالبا (من بينهم ١١١ امرأة) من برنامج تدريبي، وهو ما يصب في صالح الوفاء بالاحتياجات البالغة ١٠٠٠ ضابط إضافي كل عام من أجل بلوغ هدف خطة التطوير المتمثل في أن يكون هناك ١٥٠٠٠ ضابط في الخدمة. ومن المتوقع أن تبدأ مجموعة ضباط جدد مؤلفة مما يزيد على ١٠٥٠ ضابطا، برنامجا تدريبيا لمدة سبعة أشهر في آذار/مارس ٢٠١٤؛
- وفقا لخطة الضغط، تعمل كلية الشرطة الوطنية بكامل طاقتها من خلال ٩٨ مدربا وطنيا. وفي ما يتعلق بالقدرات الإدارية العليا للشرطة الوطنية، تخرج ٤١ مفتشا للشرطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ من كلية الشرطة الوطنية. علاوة على ذلك، بدأت مجموعة مفتشين جدد مكونة من ٣٨ مفتشا برنامجهم التدريبي الممتد لفترة ستة أشهر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛
- في وقت إعداد هذا التقرير، بلغت النسبة المئوية لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية المكلفين بالعمل في المناطق الواقعة خارج منطقة بور-أو-برانس المتروبولية الكبرى ٣٢,٥ في المائة، أو ما يقرب من الثلث المستهدف. كما تلقى نصف العدد الكلي

لضباط الشرطة في تلك المناطق تدريباً على مكافحة الشغب خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛

- بغية تحسين قدرة الشرطة على أن تدير شؤونها بشكل فعال، يجري منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ تنقيح الإجراءات المتعلقة بالعروض الدائمة والمخصصات وسلسلة الإمداد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إنشاء أو تجديد ٨٧ مرفقا للشرطة، وتم ضم ١٩٤ مركبة ودراجة نارية جديدة إلى أسطول المركبات. وتم أيضاً تحسين إجراءات صيانة المعدات والأصول؛
- تم توزيع ما مجموعه ٢٩١ ٤ ضابطاً (٣٨,٢ في المائة من قوة الشرطة الوطنية) على الوحدات المتخصصة بما في ذلك مرافق الإصلاح والتهديب والخفارة المجتمعية ومكافحة الشغب والتحقيقات الجنائية والمرور ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وحقوق الإنسان وحرس السواحل وإدارة الحدود؛
- رفعت حكومة هايتي خلال السنتين الماضيتين الحصة المخصصة للشرطة الوطنية في الميزانية الوطنية. وبلغت الميزانية المتوقعة للشرطة الوطنية الهايتية في السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤، ما مقداره ١٥٣,٩ مليون دولار. واعتمد مجلس النواب مبلغاً قدره ١٥٧,٥ مليون دولار، وما زالت المخصصات النهائية في انتظار اعتماد الميزانية من جانب مجلس الشيوخ.

### بناء القدرات الانتخابية

يتمثل هدف البعثة في إيجاد الظروف التي تمكن الحكومة الهايتية من تولي المسؤولية الكاملة عن العملية الانتخابية بعد الانتخابات الرئاسية القادمة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥.

- نظراً لعدم إجراء انتخابات في الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣، لم يتم الالتزام بالمواعيد النهائية التي حددها الدستور؛
- رغم عدم إنشاء مجلس انتخابي دائم، فقد تشكل مجلس انتخابي مؤقت في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ واختير له مدير تنفيذي في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.
- تعهدت حكومة هايتي بدفع ما يقرب من ثلث الميزانية الانتخابية المؤقتة. وفي ضوء أحكام قانون الانتخابات لعام ٢٠١٣ وتسلسل ونوع الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤، قد يقتضي الأمر تنقيح الميزانية المقررة؛

- في ما يتعلق بقدرات السلطات الهايتية على تولي المسؤولية الكاملة عن لوجستيات وأمن الانتخابات تدريجياً، ما زالت المناقشات بين بعثة الأمم المتحدة والمجلس الانتخابي بشأن هذه المسألة في مرحلة مبكرة بالنظر إلى عدم التوصل بعد إلى اتفاق رسمي بشأن تسلسل الانتخابات وتوقيتات إجرائها في عام ٢٠١٤.

### سيادة القانون وحقوق الإنسان

- تركز البعثة في أنشطتها حالياً على دعم العمل الذي تضطلع به الحكومة لتعزيز آليات المساءلة والرقابة في مجال سيادة القانون والنهوض بالإصلاحات التشريعية الحاسمة.
- رغم وضع قواعد الإجراءات الداخلية للمجلس الأعلى للقضاء، فهي لم تعتمد بعد من قبل أعضاء المجلس؛
- في ما يتعلق بإنشاء المفتشية القضائية للمجلس الأعلى للقضاء والهيكل الإدارية الأخرى لأمانته العامة، بدأت عملية تعيين مدير ومفتشين قضائيين لها؛
- روعيت الاعتبارات الجنسانية عند استقدام الطلاب الجدد الذين يجري تدريبهم حالياً في مدرسة القضاة، مما أدى إلى أن تشكل الطالبات ٣٧ في المائة من الطلاب؛
- لم يتم الوقوف على أي تطورات إيجابية في ما يتعلق بقدرة الديوان الأعلى للمحاسبة والمنازعات الإدارية على التعامل مع زيادة عبء القضايا المحالة إليه. وقد صدق رئيس الجمهورية حتى الآن على ٧ أعضاء من بين الـ ١٠ الذين اقترحهم مجلس الشيوخ؛
- يمارس مكتب أمين المظالم عمله ويحصل على تمويل كاف من ميزانية الدولة وله تمثيل في جميع أنحاء الإقليم؛
- اقترحت على الحكومة مشاريع للقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية. وفي ما يتعلق بالقانون الجنائي، أعدت لجنة الإصلاح التشريعي التابعة للرئيس مشروعاً منافساً. ولم يتم حتى الآن عرض أي من المشروعين على البرلمان لاعتماده؛
- في وقت إعداد هذا التقرير، تمتلك وحدة مكافحة الفساد القدرة على التحقيق في القضايا. وما زال قانون مكافحة الفساد في انتظار اعتماد البرلمان له. ومن شأن هذا القانون أن يمنح الوحدة سلطات تنفيذية تفتقر إليها حالياً؛
- تحرز عملية فحص السجلات الشخصية لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية تقدماً حيث تم التصديق حتى الآن على سجلات ٩٩٢ ٤ من ضباط الشرطة والموظفين المدنيين.

وهناك ٣٢٠١ حالة إضافية على وشك الانتهاء منها. وتجري التحريات عن خلفية الضباط الجدد بشكل مشترك بين المفتشية العامة وعنصر الشرطة في البعثة قبل تخرجهم من كلية الشرطة الوطنية؛

- في شباط/فبراير ٢٠١٤، نشرت المفتشية العامة تقريرها السنوي الأول منذ عام ٢٠٠٨، الذي وثق لـ ٧٨ حالة سوء سلوك أو انتهاكات لحقوق الإنسان فتحت بشأنها تحقيقات مع أفراد شرطة. وتم حتى الآن فصل ١٤ من هؤلاء وفرضت جزاءات مناسبة في ١٤ حالة أخرى. ورؤي أن ٢٨ حالة ليس لها أساس من الصحة.

### مسائل الحوكمة الرئيسية

يتمثل هدف البعثة في تعزيز الحوار من أجل تحقيق الحد الأدنى من التوافق السياسي في الآراء بشأن الانتخابات وجدول الأعمال التشريعي ودعم تعزيز مؤسسات الدولة على المستويين المركزي والمحلي.

- ركزت الجهات المعنية السياسية الوطنية المشاركة في عملية تحاور عن طريق الوساطة على الحوكمة الديمقراطية والانتخابات والتعديلات الدستورية؛
- وضعت صيغ نهائية لاقتراحات تتعلق بالسياسات تحدد الأولويات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بشأن أولويات الحوكمة وحقوق الإنسان من جانب منظمات من المجتمع المدني في ست مقاطعات (الشمالية الشرقية، وأرتيبونيت والجنوبية الشرقية، وغراند آنس والجنوبية والغربية)، وتم عرضها على السلطات الهايتية.

## المرفق الثاني

## بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية

(في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤)

البلد	ضباط الأركان		القوات		المجموع
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
الأرجنتين		١١	٤٠	٥٢١	٥٧٢
الأردن		١٠		٢٤١	٢٥١
إكوادور		١	١	٥١	٥٣
إندونيسيا		١		١٦٧	١٦٨
أوروغواي		١٠	٤٠	٨٨٧	٩٣٧
باراغواي		٣	٥	١٠٩	١١٧
البرازيل		١٨	١٤	٤٠٢ <sup>(أ)</sup>	٤٣٤ <sup>(ب)</sup>
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)		٣	١٢	١٩٣	٢٠٨
بيرو		٦	٢٣	٣٤٤	٣٧٣
جمهورية كوريا	١	١			٢
سري لانكا		١١		٨٥٠	٨٦١
السلفادور		١		٣٤	٣٥
شيلي		٣	١٨	٤٣٦	٤٥٧
غواتيمالا		٢	١١	١٢٢	١٣٥
فرنسا		٢			٢
الفلبين	١	١	١١	١٤٦	١٥٩
كندا	٢	٣		٢	٧
نيبال		١٣		٢١	٣٤
هندوراس				٥١ <sup>(ج)</sup>	١
الولايات المتحدة الأمريكية	١	٧			٨
<b>المجموع</b>	<b>٥</b>	<b>١٠٧</b>	<b>١٧٥</b>	<b>٥ ٥٢٧</b>	<b>٥ ٨١٤</b>

(أ) يشمل الرقم فردا من بوليفيا ملحقا بالوحدة البرازيلية.

(ب) يعمل قائد القوة وفق عقد مع الأمم المتحدة وبالتالي فهو غير مدرج في قوام القوة.

(ج) ملحق بالكتيبة الشيلية.

## المرفق الثالث

## تشكيل الشرطة وقوامها في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

(في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤)

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الاتحاد الروسي	١	٨	-	-
الأرجنتين	١	١١	-	-
الأردن	-	١١	٢٧٨	-
أسيانيا	-	٩	-	-
إندونيسيا	-	-	-	-
أوروغواي	-	٤	-	-
إيطاليا	-	-	-	-
باراغواي	-	١	-	-
باكستان	-	-	١٣٩	-
البرازيل	٢	٨	-	-
البرتغال	-	١	-	-
بنغلاديش	-	٥	٢١٢	١٠٤
بنن	١	٤٠	-	-
بوركينافاسو	٢٠	٣٥	-	-
بوروندي	٨	٣٥	-	-
تايلند	٣	٤	-	-
تركيا	-	١٢	-	-
تشاد	-	٥	-	-
توغو	-	-	-	-
تونس	١	١٣	-	-
تيمور - ليشتي	-	-	-	-
جامايكا	-	-	-	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	١	-	-
رواندا	٤	٩	١٢٦	١٤
رومانيا	٣	٢٠	-	-
سري لانكا	٣	٥	-	-
السلفادور	-	-	-	-
السنغال	١	٥	١٢٩	١١
السويد	-	-	-	-

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
سيراليون	-	-	-	-
شيلي	٢	١٢	-	-
صربيا	-	-	-	-
الصين	-	-	-	-
غرينادا	-	٢	-	-
غينيا	-	١٥	-	-
غينيا - بيساو	-	-	-	-
فانواتو	-	٢	-	-
فرنسا	٢	٢٠	-	-
الفلبيين	٣	١٠	-	-
قيرغيزستان	-	١	-	-
الكاميرون	٥	٢٩	-	-
كرواتيا	-	٥	-	-
كندا	١٠	٧١	-	-
كوت ديفوار	٧	١٢٥	-	-
كولومبيا	١	٢٦	-	-
ليتوانيا	-	١	-	-
مالي	٢	٣٥	-	-
مدغشقر	-	-	-	-
مصر	-	١٦	-	-
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	-	١	-	-
النرويج	٤	٢	-	-
نيبال	-	٢	٩	١٣١
النيجر	١٠	٤١	-	-
نيجيريا	٢	١	-	-
الهند	-	٥	-	-
الولايات المتحدة الأمريكية	٨	٥٢	-	-
اليمن	-	١٨	-	-
	١٠٤	٧٣٤	١٣٩	١٤٣٤
المجموع الفرعي		٨٣٨	١٥٧٣	
المجموع		٢٤١١		

